



الآمن القومي واستشراف مشاهد المستقبل العربي حتى عام 2050

أ.د. مازن الرمضاني: استاذ العلوم السياسية/ السياسة الدولية ودراسات المستقبلات/ لندن-
رئيس وحدة استشراف المستقبلات- المعهد العالمي للتجدید العربي

1 | صفحة

مقدمة

1- أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول بالبحث في العلاقة المركبة بين موضوعين مهمين، هما الامن القومي العربي من ناحية واستشراف مشاهد مستقبل الوطن العربي حتى عام 2050 من ناحية أخرى.

فأما عن أهمية الأمن القومي العربي، فهي تقترن بحصيلة تأثير مدخلين أساسيين ينسحبان على كافة الدول المعاصرة.

فأما عن المدخل الاول، فهو يقترن بأهمية دالة مفهومه وحيوية مضمونه.

منذ نشوء الدولة القومية في أوروبا جراء معاهدة وستفاليا عام 1648م، ومفهوم الأمن القومي (National Security) يستخدم للتعبير عن أمن جماعة قومية متميزة تعيش على ارض واحدة وتشترك بوحدة المواطنة، الانتماء للأرض وللقوم/ أي الجماعة/ في أن. بيد أن التجربة الدولية تفيد أن هذه الجماعة القومية عندما تتجزأ إلى دول مستقلة فأنها تعتمد إلى جعل ضمان أمنها الذاتي/ أي الوطني/ أهم أولوياتها الوطنية، علما إن هذا الامن قد يتماهى مع الامن القومي للجماعة القومية أو يتقاطع معه. وينسحب ما تقدم على العلاقة بين الأمن القومي العربي، بمعنى أمن الأمة العربية، وبين الأمن الوطني/القطري/ بمعنى أمن كل من الدول العربية على انفراد.

وعلى الرغم من تباين دالة مفهوم الامن القومي لإحدى الامم عن دالة مفهوم الأمن الوطني لإحدى الدول، إلا أنهما يستخدمان، في أحيان، على نحو متداخل، ويرد هذا الاستخدام إلى التباين في ترجمة كلمة (National) الإنكليزية، أما إلى قومي أو إلى وطني .

ومع هذا التباين في استخداماته، إلا أن اغلب الروى ذات العلاقة بجوهره تلتقي عند قاسم مشترك مفاده أن الأمن يعني بالحصيلة الشعور بغياب التهديد أو الخطر. وقد تماهى المؤتمر الاول لوزراء الداخلية العرب مع هذه الرؤية إذ أكد أن الامن يستوي " وعدم الخوف، أي الطمأنينة والثقة والهدوء".



ولقد تطور مفهوم الأمن القومي، أو الوطني، خلال زمان الحرب الباردة وما بعدها، في كنف رؤيتين مختلفتين: رؤية عسكرية، واخرى مجتمعية.

فأما عن الاولى، فقد أدركت أن التحديات التي تجابه الدولة هي عسكرية خارجية أساسا. لذا ذهبت إلى ربط الأمن بالاستراتيجية العسكرية للدولة وسياستها العسكرية. فالأمن القومي أو الوطني كان يدرك بدالة قدرة الدولة على ضمان حدودها السياسية بالقوة العسكرية، أي بمعنى الأمن العسكري ولا غير.

وأما عن الثانية، فلقد افادت أن التحديات التي تجابه الدولة لا تقتصر على التحديات العسكرية الخارجية، وإنما تمتد لتشمل، أيضا تحديات أخرى متعددة ومتنوعة المضامين، لا تقل خطورة عن تلك العسكرية، سيما وأن تفاقمها قد يؤدي الى السقوط من الداخل قبل السقوط من الخارج. لذا عمدت هذه الرؤية المجتمعية إلى ربط مفهوم الأمن بمفهوم آخر اشمل هو التنمية بأبعادها المتعددة، وأكدت أن الأمن إنما يعبر اساسا عن قضية دفاعية وتنموية في آن. وقد أضحت هذه الرؤية تتمتع حاليا بانتشار واسع.

وقد ساعد على ذلك خصائص عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فمخرجات هذه الخصائص أدت إلى ربط تأمين الأمن القومي بتأمين مدخلاته/ مستلزماته/ الأساسية، ومثال بعضها يكمن في الدفاع عن الكيان المادي للامة أو الدولة الذاتي (الأمن العسكري)، وضمان الموارد والبناء الاقتصادي وديمومة النهوض التنموي، (الأمن الاقتصادي) فضلا عن تأمين البناء الحضاري (الأمن الثقافي)، والارتقاء العلمي (الأمن العلمي)، ناهيك عن تكريس الوحدة الوطنية والنظام السياسي (الأمن السياسي)... الخ.

ومن أجل ضمان الأنماط المتعددة للأمن، تفيد التجربة أن الدول لم تعد تتوان، وتبعا لنوعية قدراتها الموضوعية ومن ثم نوعية تأثيرها الدولي، عن توظيف هذه القدرات سبيلا للارتقاء باستجاباتها الحضارية إلى مستوى التحديات، التي تجابهها في الحاضر، وتلك التي يمكن أيضاً أن تجابهها في المستقبل. ومن هنا ينطوي على مفهوم إيجابي قوامه السعي الدؤوب نحو احتواء التحديات الأمنية الداخلية والخارجية في جميع الأوقات.

ويكمن هذا السعي في أن غياب أو تآكل تحديات الأمن القومي في زمان لا يعني غيابها أو تأكلها في زمان آخر، خصوصا عند بروز معطيات موضوعية، داخليا أو إقليميا أو عالميا، تفضي إلى دعم بروز هذه التحديات. ومن هنا تنبع حيوية موضوع ضمان الأمن القومي، كمستلزم وجودي لكافة الدول، من ديمومة نزوعها، الى ضمان حاضرها، والتطلع إلى تأمين مستقبلها في آن. ولهذا يتسم



بالدينامية، فضلا عن ارتباطه بحركة تتميز بخصوصيتها وعقلانيته، وشمولية إبعادها في آن، ولأن الأمن، سواء القومي أو الوطني، ينصرف أساسا إلى حماية كيان الأمة أو الدولة وقيمتها ومصالحها الأساس، نرى أنه يعبر عن قدرة الأمة (أو الدولة)، والأدوات التي تعبر عنها، على ضمان قيمها ومصالحها الأساس من مختلف أشكال التهديد تحريرا لحركتها الداخلية والخارجية. ولهذا يعد بمثابة حلقة الوصل الوطيدة بين الأمن الداخلي والأمن الدولي، ومن ثم بين السياستين الداخلية والدولية.

والشيء ذاته ينسحب، وبالضرورة، على الأمن القومي العربي سيما وأنه يستوي ووسيلة العرب الأساس نحو بناء القدرة الشاملة والفاعلة داخليا، والدور السياسي الدولي الفاعل خارجيا سبيلا لضمان الوجود العربي في الحاضر والمستقبل، لذا يعد ضمان هذا الأمن شرطا أساسيا لتحقيق هذه الأهداف الأساسية. لذا من نافلة القول إن مخرجات تردّي معطيات الواقع العربي الراهن لا ينبغي أن تحول دون استمرار تمتع الأمن القومي العربي بالأولوية في سلم الاهتمامات العربية، رسميا واجتماعيا.

وأما عن **المدخل الثاني** الذي يفيد بأهمية موضوع الامن القومي، فله علاقة بدور المعرفة المتجددة في عالم أضحى يتميز بالتداخل والتعقيد والتغيير السريع. فهذا الدور لا يكمن فقط في الحصول على المعرفة، وإنما توظيفها إيجابا لأغراض التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات سبيلا لفض إشكاليات الحاضر والاستعداد للاحتتمالات المتعددة للمستقبل. ويكاد الرأي يتفق على أن الإشكاليات الامنية الداخلية والخارجية، التي تتساوى كافة الدول في المعاناة منها وإن بنسب ودرجات متباينة، استمرت تشكل حافزا موهما وراء توظيف المعرفة من أجل تبني تلك السياسات الرامية إلى التعامل الإيجابي مع هذه الإشكاليات سبيلا أما لفضها، أو لاحتوائها في الاقل.

فأما عن أهمية **استشراف مشاهد المستقبل العربي** فهي تنبع من جدوى التطبيق العملي للتفكير العلمي في المستقبل سبيلا لاستشراف المشاهد الممكنة وأو المحتملة و/أو المرغوب فيه لمستقبل أحد مواضيع الاهتمام ذات البعد أما الكلاني/ الشامل/ أو الجزئي. وبهذا الصدد، نتذكر أن التفكير الإنساني في المستقبل، القديم أصلا، اتخذ منذ نحو منتصف القرن الماضي من المقاربة المنهجية العلمية سبيلا لاستشراف مشاهد المستقبل استباقا واستعدادا للزمان القادم بعد الحاضر. ويسمى هذا النمط من التفكير بالتفكير العلمي في المستقبل. أما تطبيقاته العملية فتطلق عليها أكثرية المستقبليين في العالم تسمية دراسات المستقبلات (Futures Studies).



وقد صار هذا النمط من التفكير وتطبيقاته العملية يحظى الان بانتشار سريع في عالمي الشمال والجنوب على السواء وإن بتباينات مهمة، هذا جراء الادراك الإنساني بجذواه العلمية والعملية: فعلميا هو يسهل نشر ثقافة الانحياز إلى المستقبل داخل هذا المجتمع أو ذاك، ومن ثم يؤجج استعداداه المسبق انطلاقا من الحاضر، لتطويع ما يُعد مجهولا في زمان الحاضر عن المستقبل. أما عمليا فهو يفضي إلى صناعة المستقبل من خلال استشراف مشاهدته البديلة أولا ومن ثم ترجمة المشهود الأفضل من بينها إلى واقع ملموس.

وانطلاقا من جذواه العلمية والعملية، غني عن القول إن الاهتمام الإنساني في المستقبل لا يقف عند حد القناعة بقدرته على استشراف مشاهدته، وإنما يمتد أيضا إلى الاعتقاد بقدرته على صناعته وعلى النحو الذي يتماهى مع رؤيته وارادته، حتى وان بدت هذه القدرة، في وقته، وكأنها تستوي والخيال. وتجربة التاريخ تنطوي على امثلة تؤكد أن ثمة أشياء عدت في وقته مستحيلة الانجاز، ولكنها تحققت لاحقا. ومنها مثلا رحلة وصول الانسان، ولأول مرة، في عام 1969 إلى القمر. فهذه الرحلة التي تمت بطريقة تماهت تقريبا وتلك التي وصفها أحد رواة الخيال العلمي المشهورين في العالم هو الفرنسي جول فيرن (Jules Verne, 1828-1905) في روايته واسعة الانتشار عالميا المسماة من الأرض إلى القمر.

2- إشكالية الدراسة

على خلاف زمان بداية انطلاقتها نحو منتصف العقد الرابع من القرن الماضي، لم تعد جل التطبيقات العملية للتفكير العلمي في المستقبل ترى في المستقبل امتدادا اتجاها وحتميا لتأثير حقائق الماضي، وإنما أضحت تتركه مفتوحا على العديد من المشاهد البديلة: الممكنة، المحتملة، المرغوب فيها. والشيء ذاته ينسحب على الوطن العربي. فمستقبله، أي الزمان العربي القادم بعد الحاضر، بمعناه اللغوي، لا ينغلق على مشهد واحد وحتمي فقط، وإنما يفتح على العديد من المشاهد في أن.

بيد أن عدم اليقين الناجم عن كيفية تطور معطيات الواقع العربي، وبضمنها تلك ذات العلاقة بالآمن القومي، خلال الزمان الممتد إلى عام 2050، ومن ثم غموض العلاقة الطردية الموجبة أو العلاقة العكسية السالبة بين معطيات الآمن القومي العربي كمدخل، والمشاهد التي يمكن، أو يحتمل، أن يقرن بها المستقبل العربي في العام ذاته كمخرج، هو الذي يؤسس لإشكالية دراستنا هذه.



3- فرضيات الدراسة

لا يعتمد الاستشراف لمشاهد المستقبل إلى تجاوز علاقة التفاعل الوطيد بين متغيرات الزمان وحركته نحو المستقبل . فبدون الزمان ومتغيراته ينتفي الوعاء الذي يحتضن هذه الحركة. وبدون هذه الحركة تتجمد ابعاد دورة الزمان في الحاضر. وغني عن القول إن دورة الزمان تتميز بالامتداد التلقائي لأبعادها، أي من الماضي إلى الحاضر ومن ثم إلى المستقبل .

ولان التاريخ، كحصيلة لحركة الزمان، يُعد مخرجا لتفاعل ثمة قوانين تتحكم، سلبا أو أيجابا، في مخرجات ابعاده، ولاسيما قانون الاستمرارية وكذلك قانون التغيير، تؤكد هذه المخرجات أن مسيرة التاريخ قد شهدت تحولات مهمة افضت إلى ابدال حال بأخر مختلف. فكما أن مخرجات الحريين العالميتين الأولى والثانية مثلا قد افضت الى إعادة هيكلة النظام السياسي الدولي على نحو مختلف عما كان عليه الحال قبل اندلاعهما، كذلك دفع انتهاء الحرب الباردة إلى الشيء ذاته.

بيد أن التغيير الذي افضت اليه الحروب العالمية والتحولت السياسية الدولية تزامن، في الوقت ذاته، مع استمرار معطيات محددة ذات تأثير فاعل وممتد. فالتضاد، بل وحتى الصراع على الصعيد الدولي مثلا، بين الذين يملكون والذين لا يملكون، أو بين الأقوياء وغير الاقوياء، استمر مؤثرا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة مثلما كان دوما عبر الزمان. فالصراع الدولي، كظاهرة دولية ممتدة عبر الزمان، لم تحل دونها حتى التحولات الداخلية والخارجية الإيجابية هنا أو هناك التي تتقاطع واياها مضامينها.

في أدناه سنعمد انطلاقا من معيار محدد، هو الواقع العربي الممتد إلى عام 2050 من حيث استمرار أو تغير معطياته ومتغيراته الداخلية والخارجية الأكثر يقينية وتأثيرا في انماط، سلوك الدول العربية كافة، وكذلك من أن المستقبل قد يقترن بمشهد لم يصر إلى التفكير به في الحاضر، سنعمد، وعلى وفق اليات مقارنة بناء المشاهد المذكورة في ادناه، إلى البرهنة على مدى مصداقية ثلاث فرضيات سبيلا لاستشراف ثلاثة مشاهد بديلة للعلاقة بين الامن القومي والمستقبل العربي في عام 2050. وهذه الفرضيات هي الاتي:

الفرضية الأولى، إن امتداد مخرجات عموم المعطيات السلبية، الداخلية والخارجية، التي يقترن الواقع

الراهن للأمن القومي العربي بها إلى عام 2050 قد يؤدي، بالتفاعل مع معطيات عربية سلبية أخرى، إلى مشهد مستقبلي عربي قوامه استمرارية واقع التردّي والانكشاف.



الفرضية الثانية، إن احتمال اقتران الامن القومي العربي خلال الزمان الممتد إلى عام 2050 بواقع مختلف عن الراهن، جراء تأثير ثمة تحولات ايجابية، كمية وكيفية، على صعيد الوطن العربي وبمخرجات تجعله يتميز بالفاعلية الداخلية والخارجية، قد يدفع إلى تبلور مشهود مستقبلي عربي آخر يعبر عن بداية التغيير والارتقاء.

الفرضية الثالثة، إن تزامن استمرار المعطيات العربية السلبية متفاعلة مع تحولات عربية إيجابية ذات علاقة بالأمن القومي خلال الزمان الممتد إلى عام 2050، قد يفضي إلى مشهود مستقبلي عربي يجمع في أن بين مضامين المشهودين السابقين، أي بين مشهود استمرارية التردّي والانكشاف ومشهود بداية التغيير والارتقاء .

4- المقاربة المنهجية المستخدمة

للبهنة على مصداقية الفرضيات أعلاه تم توظيف الإجراءات/الآليات/ المنهجية لمقاربة منهجية شائعة الاستخدام عالمياً بين المستقبلين، هي مقاربة بناء المشاهد (Scenario Building Approach). وعندنا تتأسس هذه المقاربة على خمس خطوات إجرائية وكالاتي:

أولاً، اجراء مسح شامل لبيئة موضوع الاستشراق في أزمنة الماضي والحاضر سبيلا لتحديد عموم تلك المعطيات والمتغيرات المرئية والمؤثرة، سلبا وإيجابا، في مستقبل موضوع الاستشراق وبضمنه اتجاهاتها العامة، فضلا عن تحديد تلك المتغيرات الجينية، بمعنى غير المرئية، في الحاضر، والتي يُطلق عليها تسمية (Wild Card) أو (Black Swan)، والتي ينطوي تبلورها اللاحق على تأثير مهم، سلبا أو إيجابا، في معطيات الحاضر. وتتطلب هذه الخطوة أيضا تحديد مدى يقينية وأهمية هذه المتغيرات بنوعها.

ثانياً، وفي ضوء مخرجات الخطوة الأولى يصار إلى بلورة عدد من الافتراضات انطلاقا من السؤال الاتي: كيف ستكون مستقبلات موضوع الاهتمام في الزمان (س) لو ان معطيات ومتغيرات الحاضر استمرت ممتدة إلى زمان المستقبل (ص)، أو أنها تغيرت؟

ثالثاً، على وفق نوعية الإجابة على السؤال الذي تتضمنه الخطوة الثانية أعلاه، يتم اعداد صياغات أولية لعدد من المشاهد البديلة لمستقبل موضوع الاهتمام.

رابعاً، تقليص عدد المشاهد الأولية الناجمة عن الخطوة الثالثة من خلال المقارنة فيما بينها، ومن ثم اختيار تلك التي تتميز بالمصداقية والأبداع والابتكار. وتتجه التطبيقات العملية لهذه المقاربة إلى حصر هذه المشاهد المختارة بثلاثة منها في العموم.



خامسا، انجاز الصياغة اللغوية للمشاهد المختارة، وثم طرحها على صناع القرار او الراي العام لغرض الاستفادة العملية منها.

5- هيكلية الدراسة

بالإضافة إلى مقدمتها وخاتمتها، تتوزع دراستنا هذه على فصلين اساسيين: الأول يتناول تأثير معطيات حاضر الواقع العربي قدر تعلقها بالآمن القومي العربي. أما الثاني فهو يعمد إلى استشراف مستقبلات الوطن العربي حتى عام 2050 في ضوء حصيلة هذا التأثير.

الفصل الاول: معطيات حاضر الامن القومي العربي

1- توطئة

غني عن القول، أن الوطن العربي أستمريتعرض، وعبر الزمان، لتحديات متعددة المصادر ومتنوعة المضامين. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن جانب من هذه التحديات، ولاسيما تلك الإقليمية والدولية، لم تكن تستطيع أن تكون مؤثرة لو إنها لم تتفاعل إيجابا مع معطيات داخلية سلبية تميز بها الواقع العربي عبر الزمان. لذا قيل إن الدول لا تسقط من الخارج إلا بعد أن تكون قد سقطت أولا من الداخل. إن محدودية التعاون الإستراتيجي العربي، في الآقل، على صعيد الأمن القومي هي التي جعلت مجمل هذه التحديات تأخذ أبعادا مختلفة العناوين والمضامين عالية الخطورة، وبمخرجات جعلت الوطن العربي يعيش حالة مستمرة من الشعور بعدم الأمن.

وانطلاقا من أن الوطن العربي، كسواه من الأقاليم الجغرافية الأخرى في العالم، لا يستطيع أن يكون بمعزل عن مخرجات معطيات عالم يتغير بسرعة ويتكون على نحو جديد. وكذلك أيضا لا نستطيع، نحن العرب، التغاضي عن احتمالية مفادها أن مستقبلنا قد يكون امتدادا اتجاهيا لمعطيات حاضرتنا أو قد لا يكون، تتساءل: ما الواقع الراهن للأمن القومي العربي وتحدياته خلال زمان المستقبل المتوسط الممتد من الان إلى خمسينيات القرن الحالي؟ وكيف يمكن ان تؤثر حصيلة مخرجات هذه التحديات بالتفاعل مع سواها من الإشكاليات العربية في بلورة مشاهد المستقبل العربي؟

1.1 الأمن القومي العربي: الواقع الراهن

قبل تناول هذا الواقع، ولو باختصار، تجدر الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يتضمن نصا صريحا يتحدث عن الأمن القومي العربي وكيفية صيانتها، هذا على الرغم من تأكيدهم، في مادته السادسة، على مبدأ الدفاع المشترك، أي تبادل المساعدة بين الدول العربية دفاعا عن المصالح الوطنية و/أو القومية. بيد أن خسارة العرب لحرب عام 1948 ادت إلى معالجة هذا الخلل عبر عقد



اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في عام 1950، والتي دخلت حيز التطبيق عام 1952. وقد افادت مبادئ العمل التي انطلقت منها هذه الاتفاقية، والاجهزة العسكرية التي شكلتها، أن رؤية صناع القرار العرب للآمن القومي كانت ابتداءً "عسكرية المضمون".

أن هذه الرؤية بدأت بالتحول، بعد عقد مؤتمر القمة العربية في عمان عام 1980 باتجاه الآخذ بالرؤية المجتمعية لمفهوم الآمن القومي. وقد جسد مؤتمر قمة بغداد عام 1990 هذا الاتجاه على نحو واضح. اذ جعل من " الآمن القومي العربي والتهديدات التي يتعرض لها وكيفية مواجهتها" بمثابة عنوانه الرسمي، فضلا عن محور اهتمامه الأساس.

يفيد الواقع العربي عبر الزمان أن الوطن العربي أستمر يتعرض لتحديات متعددة المصادر ومتنوعة المضامين سنتناول امثلة منها في ادناه. وتجدد الإشارة إلى أن جانب من هذه التحديات، ولاسيما تلك التي مصدرها دول كبرى و/أو إقليمية، لم تكن تستطيع أن تكون مؤثرة لو إنها لم تتفاعل إيجابا مع معطيات سلبية تميز بها الواقع العربي وعطلت من قدرة الارتقاء العربي إلى مستواها.

فهذا الواقع الذي، جسد ووجسد، نمط من السلوك العربي عمد إل تغليب المصالح القطرية أو الإقليمية الضيقة على حساب المصالح القومية الواسعة، فضلا عن انتفاء الفعل الاستراتيجي الموحد حتى في حده الأدنى، ناهيك عن دور هذا السلوك في تكريس التبعية لإرادة ومصالح ثمة دول عالمية التأثير، وكذلك في دعم وظيفة دول إقليمية، تحضي بالتشجيع الدولي، في سعيها الرامي إلى تطويق الجسد القومي العربي وانهاكه تمهيدا لاختراقه اللاحق استراتيجيا.

إن محدودية التعاون على صعيد الامن القومي العربي هي التي جعلت من مجمل تحدياته الداخلية والخارجية تأخذ أبعادا مختلفة العناوين والمضامين ذات الخطورة العالية.ومن هنا ليس موضوعيا القول إن الواقع العربي الراهن يكمن في إثر المتغيرات الخارجية فقط، ولاسيما التوافق الدولي والإقليمي على الحيلولة دون بروز الوطن العربي قود دولية قادرة على الفعل المؤثر، وإنما يكمن أيضا في عجز العامل الذاتي العربي. فهذا رتب ثمة مخرجات قوام أبرزها مثلا تكريس الثغرات الأمنية القائمة، فضلا عن تعطيل فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك وبمخرجات افضت بالوطن العربي إلى حالة مستمرة من الشعور بعدم الآمن.

وقد سبق لمحمود رياض، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية أن قال: "... إننا في العالم العربي مازلنا نعيش ذات الحالة التي كنا نعيشها منذ الأربعينيات... مازالت مشاكلنا الكبرى هي ذات المشاكل التي كنا نبحث لها عن حلول في ذلك الوقت. وبعد كل هذه السنوات مازال أمننا العربي مهددا أكثر من ذي قبل. وما زلنا عاجزين عن حمايته" ولا نرى أن محمود رياض كان ذاتيا في تقيمه. فمعطيات ديمومة واقع التردّي العربي الراهن تؤكد موضوعية تشخيصية.



وانطلاقاً من أن معطيات الحاضر تمهد بالضرورة للمستقبل بمشاهده المتعددة، لا مبالغة في القول إن هذا العجز العربي يؤسس لديمومة ثمة تحديات في الحاضر واحتمال استمرارها إلى المستقبل.

2.1 الامن القومي العربي وتحديات الحاضر والمستقبل

وانطلاقاً من حقيقة موضوعية، تؤكد تجارب الدول البازغة دولياً، مفادها أن الحاضر هو الزمان الذي تبدأ منه صناعة المستقبل المرغوب فيه، هذا بعد استشراف مشاهده البديلة، نرى أن العجز العربي على صعيد ضمان الأمن القومي في الحاضر ودعم تبلور ثمة تحديات ذات مخرجات مؤثرة في المستقبل العربي. ومنها مثلاً الآتي:

1.2.1 تحدي إلغاء الهوية الثقافية العربية المشتركة

منذ نجاح مشروع تجزئة الوطن العربي، جراء اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وكيفية تكريس هذه التجزئة يُعد هدفاً حرصت ثمة دول كبرى وأخرى إقليمية، رافضة لتحقيق مشروع التضامن والتكامل العربي، على تبني مشاريع تعددت وتنوعت مسمياتها عبر الزمان، ومنها مثلاً مشروع الشرق الأوسط الكبير و/أو الجديد، وبهذه المشاريع أريد ويراد إحلال هوية جغرافية-سياسية تلغي الهوية الثقافية العربية المشتركة، وتجعل من الدول العربية مجرد أطراف في منطقة جغرافية متعددة الهويات الثقافية مركزها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والامن إحدى الدول الإقليمية المؤثرة، والمدعومة دولياً ضمناً أو صراحة، كإسرائيل، أو إيران، أو تركيا. لذا نرى أن أخطار هذا المشروع، في حالة إنجازه، لا تقتصر على دول عربية محددة فحسب، وإنما تشمل كذلك الأمة بكاملها. إذ يحمل الأمة خسائر استراتيجية باهضة دون مبرر، ويضمن للدولة الإقليمية الراحية، وخصوصاً إسرائيل، الامن والشرعية الإقليمية بثمن بخس.

وعلى الرغم من أن هذه المشاريع المقترحة لم يصار إلى ترجمتها عملياً بعد، بيد أن تفاعل مخرجات المد القطري العربي مع تعاضم التأثير الإقليمي و/أو الدولي في سياسات دول عربية يجعل التفتيت العربي بوسائل جديدة أمراً قد يكون ممكناً. ومن هنا تستوي الأقوال التي يراد بها تسويق هذه المشاريع عربياً، ومنها إنها ستحقق الأمن والتنمية والرفاهية للعرب، تستوي والأقوال الخادعة والأوهام الكاذبة، فالأمن العربي والتنمية والرفاهية العربية أهداف تتقاطع أصلاً مع مشاريع القوى الإقليمية والدولية المعادية لكل العرب.



2.2.1 تحدي وحدة المصير

لقد أفضت مخرجات الواقع العربي إلى أن تضى الدولة القطرية العربية غير قادرة على حل إشكالياتها الذاتية و/أو المشاركة في حل تلك لسواها، فضلا عن التعامل الهادف مع معطيات عالم يتغير ويتكون تدريجيا بهرمية جديدة. صحيح أن أسوار القطرية ارتفعت عاليا، خلال العقود السابقة، وبمخرجات جعلت أمة العرب تفتقر للمشروع القومي وتآكل السعي لتحقيق أهدافه، هذا بالمقارنة مع أمم دول الجوار وإصرارها على تحقيق مشاريعها القومية على حساب العرب خصوصا. إن القول، الذي أضحت الدول العربية تأخذ به، أي نحن أولا، بمعنى ان ضمان مصالح القطرية هي الغاية النهائية لأنماط حركتها الداخلية والخارجية، يؤكد ما تقدم.

وعلى الرغم من أن السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية يعد أمرا مشروعاً وضرورياً، إلا إنه ليس بديلا في الأوقات كافة لسياسات عربية مشتركة تجمع، في أن، بين تحقيق المصالح الوطنية لكل دولة عربية والمصالح القومية لكل العرب. أن المعادلة، التي تفضي إلى تأمين ما تقدم، قد تتميز بصعوبتها في أحيان، بيد أن هذه الصعوبة تتراجع، إذ عمدنا، كعرب، إلى تبني ذلك النمط من التفكير، ومن ثم الإستراتيجية الناجمة عنه، الذي يجعل من الجهد العربي المشترك سبيلا للتعامل مع مختلف إشكاليات الواقع العربي، داخليا وخارجيا.

وكمثال على جدوى مثل هذا الجهد العربي المشترك، لنتذكر الخطأ الإستراتيجي الناجم عن الاعتماد على الأجنبي. ومهما كانت مسمياته، لضمان الأمن الوطني لهذه الدولة العربية أو تلك. فهذا الأجنبي لا يقدم دعمه إلا بالمقابل المجزي . ويقول، محمد حسنين هيكل، إن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب عام 1990، " ... لم تحرك قواتها باتجاه الخليج العربي إلا بعد الاتفاق على دفع التكاليف، ولا يعرف التاريخ من قبل نظاما عالميا يمارس مهامه على طريقة مقاول توريد الأنفاز ويغالط في عددهم أيضاً. ويتبع ما تقدم أن تسول الأمن من قوى دولية، لا هم لها سوى ضمان مصالحها، ينطوي على خسارة فادحة. ومن هنا يضى السعي نحو ضمان الأمن القطري بمعزل عن الأمن القومي وهما كبيرا.

والشيء ذاته ينسحب على بقية الإشكاليات الهيكلية الخطيرة، التي تعاني منها الدول العربية. فعجزها، منفردة، عن إيجاد الحلول لها، هو الذي يجعل من العمل العربي المشترك والفاعل بمثابة الخيار المبدئي والموضوعي. لذا ينطوي الإصرار العربي على التنكر لحقيقة، أكدت تجارب التضامن العربية السابقة، على الرغم من محدوديتها، جدواها وهي أن فاعلية التأثير العربي يكمن في تضامن الدول العربية وتكاملهما، وليس في تشرذمها وتقوقعها على ذاتها. فتحديات الحاضر،



وهي عديدة، تتطلب الارتقاء بالاستجابة الحضارية العربية إلى مستواها. فغير ذلك نعرض، بإرادتنا، مصيرنا الوجودي لخطر لا يمكن القبول به تحت أي من التبريرات القطرية

3.2.1 تحدي التخلف الحضاري

لا تتماثل الدول العربية في درجة تطورها الحضاري، فالتباين بينها واسع. ولم يعد المرء يختلف حول المخرجات السلبية للتخلف الحضاري. فهو يحول، بالحصيلة، دون ارتقاء الدولة، أي دولة، إلى مستوى الدولة الفاعلة داخليا وخارجيا.

وكذلك، لا يستطيع المرء القول أن عموم الدول العربية استطاعت الارتقاء بواقعها إلى المستوى، الذي يتجاوز واقع الدول المتأخرة باتجاه واقع الدول السائرة حاليا في طريق النمو، والعديد من هذه الدول تنتمي جغرافيا إلى عالم الجنوب. فإضافة إلى أن معظم العرب لازالوا بعيدين عن التماهي مع تلك المجتمعات المعاصرة، التي تسميها دراسات المستقبلات، بمجتمعات المستقبل، التي تجعل من التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى سبيلا لصناعة مستقبلها المنشود، يعد أيضاً الموقف السليبي العربي من الزمان أحد المتغيرات المهمة الدافعة نحو ديمومة التخلف الحضاري. فعلى العكس من الإدراك المعاصر للزمان، والذي يتأسس على تلك العلاقة الطردية الموجبة بين حركة التاريخ والتغيير، لازالت جل مجتمعاتنا العربية تدرك الزمان إدراكا دهريا تقليديا مقاسا بعدد الساعات وليس بالحركة الدافعة للتغيير.

إن الماضوية، بمعنى إسقاط الماضي على الحاضر والمستقبل إسقاطا شاملا، والتي تنتشر على نطاق واسع داخل مجتمعاتنا العربية، تعبر عن رؤية خاطئة. فإسقاط ما كان على ما هو كائن وكذلك على ما سيكون يفضي بالضرورة إلى رؤية مجمل أبعاد الزمان وكأنها تستوي، مجازا، والبساط الممتد الذي لا يتحرك ولا يتموج، ومن ثم إدراك الزمان وكأنه زمان راكد. إن مثل هذه الرؤية تلغي تلك العلاقة الطردية الموجبة بين التغيير وحركة التاريخ، التي تفضي مخرجاتها بدورة الزمان إلى أن تتميز بخاصية التجدد، ومن ثم تتناقض هذه العلاقة وحالة الركود الداعمة لإدامة واقع التراجع والتخلف الحضاري.

وغني عن القول إن هذه العلاقة بين التغيير وحركة التاريخ لا تعني نسيان الماضي، بإيجابياته وسلبياته، لأنه لا يقبل النسيان، خصوصا وإنه يشكل جزءا مهما من تأريخ كل إنسان، وكل مجتمع وأمة. إن مخرجات عدم انحيازنا للمستقبل هي التي تعطل خروجنا من دائرة التخلف، ومن ثم ديمومة دوراننا في أفلاك التبعية بالتحديات المتعددة الناجم عنها.



4.2.1 تحدي الجوع والعطش

منذ الثمانينيات من القرن الماضي والنمو السكاني العربي يسير في خط بياني متصاعد. فبينما كان عدد السكان العرب في عام 1988 نحو مئتا مليون نسمة، بلغ في عام 2015 نحو 390 مليون نسمة. وترجح أراء أن يصل هذا العدد إلى نحو 468 مليون نسمة عام 2025. ويتقابل هذا الوضع الديمغرافي، الذي يتضاعف كل ربع قرن تقريبا وبمعدل نمو يبلغ متوسطه نحو 3% كل عام بالمقارنة مع معدل نمو عالمي يبلغ نحو 1.7%، مع غياب زيادة مماثلة في إنتاج الغذاء. إن هذا الواقع، الذي يتماهى ومضمون النظرية المتشائمة للباحث السكاني والاقتصادي الإنكليزي، روبرت مالتوس، حول العلاقة السلبية بين نمو السكان وتراجع إنتاج الغذاء، إن هذا الواقع العربي ساعد على خصوصاً عدم استغلال الأرض العربية الصالحة للزراعة وبنسبة تساوي نحو 12,3% من إجمالي مساحة هذه الأرض، فضلا عن مشكلة التصحر وارتفاع درجة الحرارة واتجاه المياه العربية إلى التناقص.

12 | صفحة

ولمعالجة الخلل، الذي يقترن بمعادلة السكان- الغذاء في الوطن العربي، لجأت الدول العربية إلى الاستيراد وإنفاق ملايين متزايدة من الدولارات سنويا. ومن غير المحتمل أن يفضي هذا الحل إلى الحد من تفاقم إشكالية الغذاء في الوطن العربي جراء الزيادة المتوقعة في عدد السكان العرب. لذا من المحتمل أن تفضي هذه الإشكالية إلى تكريس وقوع العرب في تبعية مضافة لتلك الدول المصدرة للغذاء عالميا، وبعضها من الدول المؤثرة دوليا، وعلى النحو الذي سيجعل الحاجة العربية للغذاء مدخلا داعما مضافا لزوع هذه الدول إلى توظيفها لصالحها. وكذلك إذا تذكرنا أن الجوع يُعد مدخلا اجتماعيا مهما يدفع إلى حالة من التأزم الداخلي، فإنه يفتح نافذة مستمرة تتسرب من خلالها محاولات الخارج لزعزعة المقاومة الداخلية لهذه المحاولات، ومن ثم توظيف مخرجات هذه الزعزعة للتأثير في سياسات الدولة العربية المعنية.

ويتفاعل تحدي الجوع مع آخر قوامه تحدي العطش. فاستمرار انخفاض نصيب الفرد العربي من المياه عبر السنوات الماضية أدى إلى أن تبلغ حصته الآن نحو 650 م³، أي أقل من خط الفقر المائي البالغ 1000 م³، وتُعد الأردن أقل الدول العربية توافرا للمياه. وجراء المخرجات السلبية، زراعيًا واقتصاديًا ومجتمعيًا، لنقص المياه عربيًا، أضى هذا التحدي بشكل تحديا عربيا خطيرا .

وقد ساعد على تبلور هذا التحدي تأثير مدخلات متعددة. فإضافة إلى المدخلات الطبيعية كالارتفاع التدريجي في متوسط درجات الحرارة السنوية والتبخر المصاحب لع والجفاف والفيضانات متفاعلا مع عدم التوظيف العربي الامثل للمياه المتوفرة، صارت دول إقليمية، ولاسيما إيران وتركيا واسرائيل وأثيوبيا، مجاورة لثمة دول عربية تعتمد إلى التحكم في كميات المياه التي تصل منها إلى



الدول العربية المعنية، وخصوصا العراق وسوريا ولبنان ومصر، علما أن 60% من إجمالي الاستهلاك العربي للمياه يقع خارج الحدود العربية. وغني عن القول إن نقص المياه لا يفضي إلى تكريس مشاكل داخلية قائمة و/أو بلورة أخرى جديدة حسب، وإنما من المحتمل أن يكون أيضا مدخلا لصراع عسكري بين دول المنبع الاقليمية ودول المصب العربية. وقد قيل: "من المرجح أن تندلع الحروب المستقبلية في الشرق الأوسط على المياه أكثر منها على النفط" وعلية ينطوي نقص الغذاء والماء واحتمالات التوظيف الخارجي لهذا النقص المركب على تحد مستقبلية لا يقل هو الآخر خطورة عن سواه، سيما وأنه يتعلق بتأمين الحياة ذاتها.

وغني عن القول إن نوعية التحديات، التي أستم الآمن القومي العربي يجابه بها، تستدعي المشاركة المستمرة والواعية والمسؤولة سبيلا لبلورة إدراك موضوعي بمخاطر هذه التحديات، التي لا تقتصر على ثمة دول عربية دون سواها وإنما تشملها جميعا، فضلا عن كيفية التعامل معها تعاملًا كفؤًا وبما يؤمن تعزيز فاعلية تأثير القدرة العربية الشاملة وبناء متطلبات المستقبل المنشود. وتؤكد التجربة التاريخية أن الدولة، التي لا تعتمد إلى الاستعداد للمستقبل ابتداء من الحاضر، وبضمنه تهيئة المستلزمات الضرورية لإدارة أزماتها و/أو صراعاتها، قد لا تجد، على الأرجح، من يدافع عنها عند الحاجة. لذا يصير الاعتماد على الغير، ومهما كانت العلاقة وطيدة به، سرايا خادعا ووهما كبيرا.

في ضوء هذه التحيات متفاعلة مع إشكاليات الواقع العربي الأخرى، داخليا وخارجيا، المؤثرة سلبا في عموم الأداء القومي العربي، نتساءل: ما مشاهد المستقبل العربي التي يمكن، أو يحتمل، أن تفضي إليها حصيلة هذه التحديات والإشكاليات في زمان المستقبل المتوسط الممتد إلى نحو عقدين من الزمان ابتداء من زمان الحاضر؟

الفصل الثاني، الامن القومي ومشاهد المستقبل العربي

2- توطئة

تفيد مخرجات معطيات الواقع العربي الراهن ومتغيراته، المرئية وغير المرئية، بمستقبل عربي يقترن بثلاثة مشاهد بديلة ممكنة أو محتملة، هي: مشهد ديمومة التردّي والانكشاف، ومشهد بداية التغيير والارتقاء، ومشهد ديمومة التردّي وبداية التغيير. وفي كل من هذه المشاهد يحظى متغير الآمن القومي العربي بتأثير مهم جراء مخرجات معطياته.



1.2 مشهد استمرارية التردّي والانكشاف

ابتداءً، ينطلق هذا المشهد من رؤية اتجاهية تفيد بامتداد المعطيات/ الاشكاليات السلبية، التي اقترن الواقع العربي بها خلال عموم زمان ماضي المستقبل العربي، إلى مستقبل حاضره، بمعنى أن المستقبل العربي في عام 2050 قد يكون، امتدادا اتجاهيا لهذه المعطيات خلال عموم الزمان السابق على هذا العام.

ومما يدعم الامتداد الاتجاهي لهذه المعطيات هو انها لم تكن بمعزل عن استمرار تأثير مخرجات ثلاث مدخلات عربية اساسية ومتفاعلة هي: أولا، التقسيم الجيوسياسي للوطن العربي، وثانيا، ثنائيات العلاقات العربية-العربية، وثالثا، العجز شبه الدائم للنظام الرسمي العربي، وكالاتي:

1.1.2 مخرجات التقسيم الجيوسياسي للوطن العربي

غني عن القول إن التقسيم الجيوسياسي للوطن العربي، جراء اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916، افضى إلى أن يستمر الوطن العربي مجزأ إلى اعداد من الدول العربية تزايدت عبر الزمان. فبعد أن كانت هذه سبع دول في منتصف القرن الماضي صارت اليوم اثنان وعشرين دولة يتجذر فيها التفكير والسلوك القطري، داخليا وخارجيا. ومن المحتمل أن يضحى هذا العدد أكثر خلال الزمان الممتد إلى عام 2050. جراء تطلعات مكونات قومية في بعض الدول العربية إلى الانفصال عن الدولة الام وتشكيل دولتها الخاصة. ولنتذكر مثلا الاستفتاء الذي جرى في شمال العراق عام 2017 من قبل الاكراد للانفصال عن العراق، وكذلك الإعلان الرسمي لانفصال جنوب السودان في شباط من عام 2011 عن الدولة السودانية.

تاريخيا، ولاسيما بعد الاحتلال المغولي لبغداد عام 1258 صعودا ، عرف العرب، وكما يؤكد منير شفيق في كتابة عن الوحدة العربية والتجزئة، الوانا من التجزئة واشكالا من الانفصال. بيد ان هذه الألوان والاشكال لم تؤد مثلما أدت مخرجات التجزئة الناجمة عن اتفاقية سايكس-بيكو عام 1916. فهذه اريد بها دفع الدول العربية القطرية إلى شل بعضها بعضا سبيلا لبعثرة قدراتها، وأنهاك قواها، وتكريس ضعفها، تأمينا لتبعتها، ولنتذكر هنا التقرير الذي قدمه كامبل بنارمان (Campbell) Bannerman بشأن كيفية تعامل الحكومة الإنكليزية وحكومات دول غربية أخرى(فرنسا، هولندا، بلجيكا، اسبانيا، إيطاليا) آنذاك مع العرب، هو التقرير الذي شكل لاحقا الأساس الذي استندت عليه اتفاقية سايكس -بيكو.

إن تراكمات مخرجات هذا الواقع العربي، الممتد منذ نحو ثمانية عقود، لم تؤد إلى استمرار ارتفاع أسوار العزلة بين الدول العربية وتراكم انكشافها متعدد الابعاد، فضلا عن تعطيل محاولات تكاملها



فحسب. وإنما ايضا إلى أن يتكرس، وبمرور الزمان، تأثير قوى عربية ذات مصلحة عميقة في ديمومة دولة التجزئة العربية، ومن ثم إلى ان تصبح العروبة، كهوية وانتماء ووجدان، محاصرة ومهددة داخليا، مثلما هي خارجيا، وكذلك إلى أن تصبح الدولة العربية المستقلة وذات السيادة هي ذاتها دولة التجزئة العربية.

وقد جاءت مخزجات احداث ما بعد عقد التسعينيات من القرن الماضي صعودا حاملة معها ثمة تحولات اقترنت بتحديات لفكرة العروبة ومن ثم لحاضر الوطن العربي ومستقبلاته في أن. فالأحوال العربية تبدلت، وورقة التوت الرسمية العربية تمزقت، والحقائق الموضوعية كشفت عن تناقض واضح في المصالح، وتباين في الادراك، وتنافر في أنماط السلوك بين جل الدول العربية.

لذا يضحى الحديث عن جدول اعمال عربي قومي، حتى في حده الأدنى، كالأمنية لا تدعمها حقائق الواقع الراهن. فالمعادلة البرغماتية- التوفيقية التي انطلق منها جل صناع القرار العرب في تعاملهم مع بعض في أزمنة سابقة، تم استبدالها، مع بداية القرن الراهن، بمعادلة أخرى تستوي ومضمون اللعبة الصفرية (Zero-Sum-Game)، أي أما الربح أو الخسارة. ولنتذكر، مثلا، مخزجات مشاركة ثمة دول عربية في تأمين الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

لذا لا مغالاة في القول إن الدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية، أو حتى إلى التكامل متعدد المستويات، صارت تستوي موضوعيا والدعوة الحالية فالقطرية. كتفكير وسلوك، هي الغالبة جراء معطيات الواقع العربي الممتد زمانا.

2.1.2 ثنائيات العلاقات العربية- العربية

وقبل الإشارة إلى هذه الثنائيات، التي لا يتسع مجال هذه الدراسة لتناول تفاصيلها، نكرر تأكيد المفكر العربي محمد عابد الجابري ان الفكر العربي المعاصر يتميز بالعديد الإشكاليات الفكرية التي افضت مخزجاتها على قضايا الواقع العربي "...طابع الوضع المتأزم". ومن بين هذه الاشكاليات تلك التي تدرك الأشياء على وفق رؤية قوامها ثنائية الشيء ونقيضه ولا غير. وغني عن القول إن مثل هذه الرؤية تتناسى أن الحياة تنفتح على شتى الألوان مثلما ينفتح المستقبل على شتى المشاهد. ونرى أن أنماط سلوك صناع القرار العرب حبال بعض لم تكن بمعزل عن التأثير الثقافي بمثل هذه الرؤية الثنائية.

وعندنا تتجسد هذه الثنائيات في أربع منها، هي: ثنائية القطرية-القومية، وثنائية الثقة- الخشية، وثنائية الاستقلالية- التبعية، وثنائية القطب- والقطب المضاد.



إن مجمل هذه الثنائيات، التي استمرت لصيقة بالجسد القومي العربي منذ تأسيس النظام العربي الرسمي عام 1945 صعودا، أدت إلى العديد من المخرجات السلبية. ومنها الاتي مثلا:

أولا، تراكم تأثير اشكاليات هيكلية عربية ممتدة عبر الزمان، ولاسيما تلك الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والعلمية، والأمنية، والسياسية، فضلا عن تكرار اشتداد حدة الصراع العربي-العربي وبأزمة أطول من أزمة التعاون العربي-العربي.

ثانيا، تميز أنماط توازن القوى بين القوى العربية الكبرى بالهشاشة وسرعة التغيير، وهو الامر الذي حال خلال عمر النظام الرسمي العربي الممتد منذ عام 1945 حتى الان دون تبلور ثمة قواعد سلوكية شبه ثابتة في الاقل لتنظيم التفاعلات العربية وبمخرجات سلبية كان على النظام العربي تحمل تبعاتها

ثالثا، أداء سياسي خارجي عربي فقير التأثير في العموم.

وعليه لا مبالغة في القول إن حصيلة مخرجات الامتداد الزماني لمجمل هذه الثنائيات وسواها إلى عام 2050 قد تؤدي بالوطن العربي إلى أن يكون أعمق تشرذما وعجزا، وأكثر تهميشا، وبمشهد عربي قوامه اسوأ الاسوأ يتمثل في ديمومة التردّي والانكشاف الحضاري، ومن ثم استمرارية الخروج العربي من التاريخ. وتدعم هذه الاحتمالية عدة متغيرات ومؤشرات عربية، ومنها الاتي مثلا:

أولا، استمرارية جامعته الدول العربية كمنظمة إقليمية راعية لديمومة الواقع القطري العربي، هذا جراء تكرار معارضة ثمة دول عربية لمقترحات تعديل ميثاقها لأغراض تحويلها إلى منظمة راعية للتكامل العربي متعدد المستويات في الأقل.

ثانيا، الانكفاء العربي أما على الخصوصيات القطرية متمثلة في القول: نحن أولا، و/أو على العلاقات الإقليمية المباشرة وبمخرجات دعمت تراجع عموم العمل العربي المشترك، وبضمنه انحسار تطبيقات التكامل النظامي الجماعي العربي على شتى الصعد، لصالح تطبيقات التعاون الثنائي، او المحدود بين بعض الدول العربية فقط.

ثالثا، ديمومة عجز ثمة دول عربية عن ايجاد الحلول لإشكالياتها الداخلية، وبضمنها تفاقم التنافر الداخلي بين مكونات مجتمعاتها جراء مدخلات متعددة: طائفية وعرقية واقتصادية وثقافية واجتماعية... الخ، وبما قد يفضي إلى ترتيب تلك الظروف المواتية لتفكيك الوحدة الكيانية لهذه الدول إلى دويلات متصارعة على الارض والموارد الأولية وتابعة لدول اقليمية مجاورة.



3.1.2 العجز النسبي للنظام الرسمي العرب

يتوافر الوطن العربي على مقومات القدرة الذاتية والموضوعية على الفعل الهادف والمؤثر، ومن بينها المقومات الجيو-استراتيجية والاقتصادية والثقافية والسكانية... الخ. بيد أن التجربة العربية تفيد أن التوظيف العربي لهذه المقومات المهمة كان عاجزا وفاشلا. ولا يلغي هذا العجز والفشل تلك الاستثناءات النادرة التي عبرت في وقتها عن العكس. ولنتذكر مثلا أن المخرجات الإيجابية لسياسة حظر النفط العربي خلال الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة عام 1973 كانت قد دفعت في وقته بإحدى الصحف الألمانية، التي هي (Suddeutsche Zeitung) إلى القول: "... إن العرب صاروا قوة كبرى..".

وبالإضافة إلى ما تقدم، يكمن هذا العجز أيضا في أن جل انماط السلوك الرسمي العربي حيال سياسات الدول الإقليمية والعالمية ذات المشاريع والمصالح في الوطن العربي تفيد أنه كانت في واد وهذه السياسات في واد آخر. وقد أفرز هذا الإدراك الناقص أنماط من السلوك، ومثالها الاتي: **أولا**، أن هذه الانماط لم تتماه عموما مع نوعية مدخلاتها ولم تذهب في الاتجاه المعاكس لها. فالعدوان الخارجي مثلا على بعض العرب لم يؤد إلى فعل عربي جماعي مضاد، هذا على الرغم وجود معاهدة عربية نافذة المفعول هي معاهدة الدفاع العربي المشترك، وإنما أدى أما إلى اللامبالاة أو السكوت في أحيان ولنتكر مثلا أنماط السلوك الرسمي العربي حيال العدوان الإسرائيلي على غزة وجنوب لبنان، أو إلى المشاركة في دعم هذا العدوان في أحيان أخرى. ولنتذكر مثلا مشاركة عدد من الدول العربية في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وبهذا خسر العرب أنفسهم بإرادتهم.

ثانيا، أن العرب لم يعمدوا إلى مقابلة الحركة الاستراتيجية لثمة دول أخرى حيالهم بمثلها. فأنماط سلوك دول عربية تفيد أنها صارت تتبنى سياسة التكيف تحت لافئة الواقعية السياسية. فمخرجات هذه السياسة هي التي جعلت ثمة دول عربية تتوافق مع سياسات تلك الدول ذات التأثير العالمي أو الإقليمي التي اكدت التجربة انها استمرت تسعى إلى تحقيق مصالح تتناقض حتى مع المصالح القطرية لهذه الدول العربية

ثالثا، القبول بواقع التبعية الخارجية العربية، وخصوصا السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، لدول عالمية أو إقليمية التأثير، فضلا عن اتجاه ثمة دول عربية إلى الحركة بالإنبابة عن هذه الدول خدمة لأهدافها حيال دول عربية أخرى. أن هذه التبعية لم تسهل الاختراق الخارجي للنظام القومي العربي فحسب، وإنما دفعت أيضا بجل دول البيئة الخارجية، إلى أن تتعامل مع العرب، جراء غياب استراتيجية عربية موحدة، ليس كمجموعة موحدة الهدف والفعل وإنما كدول



ذات مصالح مختلفة واوليات متقاطعة وأنماط متنافرة من السلوك. أن هذا الواقع ساهم، هو الآخر، في جعل القوة العربية معطلة عمليا.

وتدعو الاحتمالية المرجحة لمعطيات مشهد استمرارية التردّي والانكشاف إلى التساؤل: كيف يحتمل ان تتعامل ثمة قوى دولية كبرى وكذلك دول إقليمية عبر سياساتها الخارجية مع العرب في ضوء هذه المعطيات ؟ باختصار، نرى أن معطيات هذا المشهد تسهل بالضرورة على القوى العالمية والإقليمية ذات المصالح الحيوية في الوطن العربي الاستمرار في سياساتها الرامية إلى أن تكون أكثر تأثيرا في مضامين وتوجهات السياسات العربية، الداخلية والخارجية، فضلا عن سعيها الحيلولة دون الارتقاء العربي سبيلا لحماية مصالحها وخدمتها لمشاريعها. ولنتذكر ان تجربة سياسات هذه الدول حيال عموم العرب تفيد أنها لم تتردد عن افشال مشاريع الارتقاء العربي حتى على الصعيد القطري. وتعد سياسات هذه الدول حيال تجربة نهوض العراق قبل احتلاله عام 2003 أبرز الامثلة. ومن هنا يعد مشهد ديمومة التردّي والانكشاف العربي بالنسبة لهذه القوى بمثابة أحسن الأحسن من بين العديد من المشاهد البديلة، خصوصا وأنه يحقق لها مصالح مهمة منشودة وبكلف قليلة.

2.2 مشهد بداية التغيير والارتقاء الحضاري

اتساقا مع الفرضية الثانية لمشاهد المستقبل العربي، يتأسس هذا المشهد المتفائل على رؤية مركزية، تتناقض تماما مع تلك التي يعبر عنها مشهد استمرارية التردّي والانكشاف ، قوامها أن الدول العربية أخذت خلال سنوات ما قبل عام 2050 بسياسات، متنوعة المضامين، لم تؤد مخرجاتها إلى الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى مستويات متقدمة من التكامل النظامي فيما بينها فحسب، وإنما ايضا إلى بدء تبلور مقومات نهضة عربية تفضي تراكمات مخرجاتها بالنظام العربي إلى أن يتميز في عام 2050 بخصائص الفاعلية على الصعيد الداخلية وكذلك الإقليمية والدولية.

وبهذا الصدد، لنتذكر أن الأفعال التاريخية الكبرى، على تنوعها، لا تتحقق إلا بعد أن تكون ثمة شروط أساسية سابقة عليها قد تجذرت رسميا واجتماعيا أولا. ومنها انتشار الوعي بجدوى تغيير الواقع نحو الأفضل، فضلا عن توظيف الأدوات المتاحة لترجمة هذا الوعي إلى واقع ملموس. وتجارب الارتقاء الحضاري لثمة دول عبر الزمان تؤكد ذلك.

واتساقا مع هذه التجارب نرى أن أربع مجاميع من المعطيات العربية هي التي أدت إلى بدء تبلور هذه المقومات الدافعة إلى التغيير العربي، وكالاتي:



فأما عن المجموعة الأولى، فقوامها تبلور إدراك شبه شامل بين صناع القرار العرب مفاده أن استمرار مقومات التردّي والانكشاف في الوطن العربي ستفضي إلى تفاقم تحدياته الداخلية والخارجية، وإن العرب، بتكاملهم وتكافلهم، يستطيعون الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات تاميناً للنهوض الحضاري في الداخل، ودعماً للفاعلية الإقليمية والعالمية في الخارج. أن هذا الإدراك افضى إلى اتفاق صناع القرار العرب على الآخذ برؤية حضارية تكوينية مستقبلية، تجعل من الارتقاء بمستويات العمل العربي المشترك إلى مستويات متقدمة من التكامل العربي، بمثابة الغاية المنشودة، التي تجد أصلاً تأييداً شعبياً واسعاً.

وبعد هذا الأدراك محصلة لمخرجات عدد من المعطيات المؤثرة، ومنها الاتي مثلاً:

أولاً، الانتشار السريع والواسع لثقافة الانحياز إلى المستقبل بين العرب، هذا جراء استمرارية الحوار الجاد بشأن المستقبل العربي، رسمياً واجتماعياً، فضلاً عن حرص الجامعات العربية على نشر هذه الثقافة بين طلبتها، وتشجيعها للبحث العلمي في المستقبل العربي ونشر مخرجاته، ناهيك عن سعي منظمات المجتمع المدني، وادوات الاتصال إلى تعميم هذه الثقافة جماهيرياً.

ثانياً، تسارع عملية التحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية جراء تزايد عدد سكان المناطق الحضرية ولاسيما العواصم العربية، وبضمنه تزايد عدد المتعلمين والعاملين في مختلف قطاعات الانتاج، فضلاً عن نمو الدور الفاعل لهذه الكتلة البشرية، الحضرية-المتعلمة-العاملة في بلورة رأي عام أعمق وعياً وأكثر استعداداً للتأثير الجاد في أنماط حركة صناع القرار العرب من اجل إعادة هيكلة الواقع العربي على نحو جديد، وتحقيق التغيير، وكذلك دورها في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً، اقتران نمط حياة شرائح عربية بتراكمات تحولات كمية وكيفية عميقة. فإضافة إلى أن هذه التحولات لا تجعل الارتداد اللاحق عنها ممكناً فحسب، هي تدفع أيضاً بهذه الشرائح إلى أن تتعامل مع معطيات الزمان على وفق رؤية حضارية تجمع بين الأصالة والحداثة، فضلاً عن تحمل المسؤوليات الناجمة عن أخذها بالديمقراطية والشفافية.

وأماً عن المجموعة الثانية من المتغيرات المؤسسة للواقع العربي الجديد، فمفادها أن إدراك صناع القرار العرب لمحدودية الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام العربي الرسمي افضى إلى اتفاقهم على تطوير وتفعيل دور جامعة الدول العربية عبر تحويلها من منظمة راعية لديمومة القطرية، ومن ثم الواقع العربي الممتد منذ عام 1945، إلى أخرى تتحمل مسؤولية الارتقاء بهذا الواقع إلى حالة متقدمة من التكامل النظامي العربي عبر تعديل ميثاقها وتحويلها صلاحيات مهمة تتيح لها اتخاذ القرار وتنفيذه.



ونفترض أن وراء إناطة مثل هذه الوظيفة التكاملية بجامعة الدول العربية يكمن خصوصاً تأثير توافرها على خبرة طويلة في إدارة العمل العربي المشترك بمستوياته المتعددة. هذا فضلاً عن اقتران الواقع الدولي بتجارب ناجحة لمنظمات إقليمية استطاعت الارتقاء بتكامل دولها الاعضاء إلى افاق أرحب على الرغم من تناقضاتها متعددة المستويات، ولنتذكر بهذا الصدد الاتحاد الأوربي مثلاً.

وأما عن المجموعة الثالثة، فهي تكمن في إن إدراك العرب لأهمية قدراتهم التأثيرية وامكانية توظيفها بفاعلية لصالح تحقيق اهداف وطنية وقومية، دفع إلى الاخذ بسياسة خارجية موحدة، ومن ثم بأداء هادف وفاعل على الصعيد الخارجي، افادت مخرجاته أن رحلة العرب نحو الارتقاء إلى مستوى القوة الإقليمية الكبرى، قد بدأت.

لذا يعد اتجاه العرب إلى البدء بتحقيق التغيير والارتقاء الحضاري بمثابة أسوأ المشاهد من بين الاسوأ منها، بالنسبة للقوى الاقليمية والعالمية ذات المصالح والمشاريع في الوطن العربي، هذا لأن التغيير والارتقاء العربي يفرض على هذه القوى أن تتعامل مع العرب على اسس الندية والمساواة والاستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وليس على أسس التبعية لسياساتها الخارجية كما يفيد بهذا واقع علاقات دول عربية مع هذه القوى .

ونفترض أن هذه المجاميع من المتغيرات المؤثرة في مدركات من ثم أنماط سلوك صناع القرار العرب قد ادت إلى مخرجات ايجابية مهمة على شتى الصعد الداخلية، ومثالها العلمية، والاقتصادية، والثقافية-الاجتماعية، والأمن القومي، والسياسية ، وأن هذه المخرجات افادت أن رحلة العرب نحو التغيير والارتقاء، ومن ثم التأثير الإقليمي والدولي قد بدأت. ومثال هذه المخرجات باختصار الآتي:

فأما على الصعيد العلمي، فلقد افضى انتشار الوعي العربي بالعلاقة الطردية الموجبة بين ديمومة التخلف العلمي وديمومة التخلف على شتى الصعد المجتمعية الاخرى، إلى أن يضى الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا إحدى الأولويات الاستراتيجية العربية، وان يضى الطلاق السابق بين صناع القرار العربي وبين العقول العربية، إحدى خصائص زمان مضى. لذا، فكما أن معدل الانفاق على البحث والتطوير كان في ارتفاع مستمر، كذلك اضحى تكوين رأس المال البشري العربي يعتمد على المعرفة العلمية والتكنولوجية. وكما أن الاستمرار في التوسع بمؤسسات التعليم العالي والتقني الذي تزامن مع محاولات جادة للارتقاء بنوعية التعليم بكافة مستوياته وطرائقه، كذلك كان السعي جادا للحد من هجرة العقول العربية ودفع سواها للعودة إلى اوطانها عبر تأمين المستلزمات المادية والعلمية والنفسية الضرورية

وأما على الصعيد الاقتصادي، فلقد ادى الالتزام بسياسات اقتصادية مشتركة إلى الآتي مثلاً:



أولاً، تسارع نمو حجم التجارة العربية البينية إلى معدلات عالية من مجمل التجارة العربية الخارجية، هذا جراء الغاء المعوقات التي كانت تعطل سابقا مثل هذا النمو.

ثانياً، انفتاح الدول العربية المالكة على القوى العاملة العربية من الدول العربية غير المالكة التزاما منها بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل البشري العربي، هذا فضلا عن التطلع إلى الإحلال التدريجي للقوى العاملة الوطنية والعربية محل سواها من غير العربية في مؤسسات القطاعين العام والخاص، هذا جراء التهوديد بعيد المدى الذي تشكله الاعداد المتزايدة من هذه القوى غير العربية للأمن الثقافي العربي.

ثالثاً، نمو الاستثمار المالي العربي داخل الوطن العربي جراء الغاء التشريعات والاجراءات السابقة وغير الموازية بأخرى حماية للمال العربي من ناحية وتشجيع مشاركته في عملية التنمية العربية من ناحية اخرى.

رابعاً، إعادة تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبضمنه استكمال انضمام دول عربية اليها، فضلا عن التزام الدول الاعضاء بتنفيذ متطلبات تحقيقها.

وأما على الصعيد الثقافي- الاجتماعي، فهو يفيد أن الدول العربية قد ذهبت إلى تبني إجراءات منفردة و/او مشتركة لاحتواء الاثار السلبية لمعطيات واقعها الثقافي- الاجتماعي وان مخرجات هذه الاجراءات قد ادت في عام 2050 إلى بدء تبلور واقع ثقافي-اجتماعي عربي مختلف، في العموم، عن ذلك الذي اقترن به مشهد الترددي والتراجع الحضاري العربي.

وأما على صعيد الأمن القومي، فلقد أدى اقتران الوطن العربي بقدر عال من الفاعلية الداخلية إلى فاعلية أمنية عبرت عن نوعية الأولى، انعكاسا لها وبمحصلة افضت مخرجاتها خصائص الحصانة والمنعة على عموم الأمن القومي العربي.

وأما على الصعيد السياسي، فالمعطيات العربية، التي يفضي اليه هذا المشهد تبرهن عربيا على صحة تلك الفرضية المعروفة على صعيد ادبيات السياسة الدولية التي تؤكد على ان الفاعلية الداخلية للامة أو الدولة هي التي تحدد فاعليتها الخارجية. فأنماط السلوك السياسي الخارجي العربي، التي نجمت عن مشهد بداية التغيير والارتقاء، صارت تعبر عن الآخذ بسياسة خارجية عربية تتميز بالتنسيق المسبق والتوظيف الفاعل للقدرات العربية على الفعل الإقليمي والدولي الفاعل والمؤثر.

وقد تدفع الفرضية التي يتأسس عليها مشهد بداية التغيير والارتقاء الحضاري العربي، إلى القول: أنه يستوي وفرضيات الخيال العلمي، أو هو نوع من التفكير الحالم، الذي لا علاقة له موضوعيا



بمخزجات تلك المعطيات التي يتميز بها الواقع العربي الراهن، والتي تحول دون تغييره والارتقاء الحضاري.

أن هذا القول ينطوي، من ناحية، على قدر مهم من الواقعية، خصوصا، إذا تذكرنا أن حقائق الواقع العربي لم تسمح، في أزمنة سابقة، بنجاح عدة محاولات رمت إلى إحداث تغيير تاريخي في هذا الواقع. بيد أن هذا القول يضحى، من ناحية ثانية، خاطئا هذا لان المستقبل لا يكون دوما امتدادا أليا لمعطيات الحاضر الرديء، خصوصا عندما يقترن الحاضر بمعطين اساسيين ومتفاعلين:

أولا، انطلاق صناع القرار من رؤية حضارية تكوينية وإرادة واعية غايتها الارتقاء الواعي بمعطيات الواقع تمهيدا لتحقيق الارتقاء التاريخي سبيلا لصنع المستقبل المرغوب فيه. هذا فضلا عن ادراكهم في الوقت ذاته، ان التحديث والتجديد ليس مجرد ارقام صماء، وإنما عمليات اجتماعية تأخذ بالمجتمع الى العلى، ناهيك عن توافر صناع القرار على ارادة حقيقية لبناء عملية ديمقراطية غير مشوهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، وتطوير المهارات الانسانية للمواطن وتأمين الحياة الكريمة له .

ثانيا، انتشار التعامل الداخلي مع معطيات الزمان على وفق رؤية حضارية تجمع بين الاصلية والحدثة، فضلا عن إرادة تحمل المسؤوليات الناجمة عن الآخذ بالديمقراطية والتحديث والشفافية، ناهيك عن انتشار ثقافة الانحياز للمستقبل.

وكذلك، إذا افترضنا أن المستقبل محدد سلفا بأحد المشاهد وليس مفتوحا على مشاهد متعددة وبديلة، عندها قد لا نستطيع تقديم إجابة مقنعة على السؤال الاتي: كيف ولماذا استطاعت اعداد من الدول كانت متأخرة أو حتى متخلفة حضاريا الارتقاء لاحقا إلى مستوى الدول السائرة في طريق النمو خلال زمان قصير نسبيا؟ ومثالها تجارب الصين، وماليزيا، وسنغافورة، وراوندا. وبهذا الصدد، يكفي أن نتذكر ماليزيا كمثال. فهذه الدولة، استطاعت التخلص من تأخرها الحضاري خلال عقدين من الزمان، وأن تحقق متوسط معدل نمو سنوي مذهل يعادل نحو 6.9%.

لذا لنتساءل: إذا كانت ماليزيا، الدولة ذات القدرات المحدودة اصلا، قد استطاعت الانتقال نحو الحدثة خلال زمان قصير نسبيا، فلماذا لا تستطيع الدول العربية تحقيق الشيء ذاته، سيما وإنها تتوافر مجتمعة على قدرات إستراتيجية واقتصادية وبشرية عالية الأهمية تساعدها، وبسهولة، على انجاز الشروط المطلوبة للتغيير والارتقاء الحضاري؟

ونرى أن، محمد حسنين هيكل، قد أجاب على هذا السؤال عندما أكد أن العرب لا يستطيعون إلا الارتقاء، بقوله: " اشعر... أن الأمور قد وصلت في منطقة النظام العربي ... إلى القاع الذي لا تستطيع



أن تهوي بعده، وبما أن الحياة في تحول مستمر، فأن الحركة بعد القاع سوف تبدأ في الصعود إلى أعلى، لأنه ليس امام هذه الحركة اتجاه آخر"

كذلك لا نتفق مع اولئك القائلين وبما يفيد ان النهضة تحول دونها معطيات غير مواتية في الحاضر. فنحن نرى أن الظروف الامثل لولادة أي مشروع نهضوي وتحقيق اهدافه هي ظروف التردّي والتراجع السابقة على تبني هذا المشروع. فهذه الظروف هي التي تؤجج الإصرار على إنجازة عمليا.

3.2 مشهود استمرارية التردّي والانكشاف وبداية التغيير والارتقاء الحضاري في أن

اتساقا مع الفرضية الثالثة لمشاهد المستقبل العربي يفترض هذا المشهود أن الوطن العربي قد عاش حتى عام 2050 معطيات إشكالية مركبة قوامها التنافر/ التكامل بين الدول العربية وبمخرجات أدت إلى اقتران هذا الزمان بمدخلات التردّي والتراجع من جانب وكذلك بمدخلات بداية التغيير والارتقاء من جانب آخر.

لذا لا يتغافل هذا المشهود عن المعطيات العربية السلبية وأثارها في ديمومة واقع التردّي والانكشاف العربي، ولكنه لا يقلل كذلك من شأن المعطيات العربية الإيجابية، المرئية وغير المرئية، ودورها في الدفع نحو التغيير والارتقاء العربي. ولهذا، يعبر هذا المشهود عن حالة وسطية بين المشهودين السابقين وخصائصهما وعلى النحو الذي يجعل من المستقبل العربي في عام 2050 انعكاسا لمضامينهما.

ومرد هذه الحالة الوسطية، والمشهود الذي يعبر عنها، هو أن المعطيات العربية السائدة، والتي تتميز جذورها وتعبيراتها بالركود والتجزر، لا تسمح بإحداث انقلاب في طرق التفكير وانماط السلوك العربي خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. فالتحول الدينامي العربي نحو الحدائة يحتاج الى زمان قد يكون طويلا. ومن هنا تعد احتمالية استمرار اتجاهات هذه المعطيات إلى عام 2050، وبكل الفشل والعجز والمأزق التي اقترنت بها، احتمالية عالية ومرجحة.

وبالمقابل، لا يستطيع الوطن العربي، كسوام، أن يكون بمعزل عن عالم يتغير ويتحول على نحو غير مسبوق تاريخيا، ومن ثم يكون بمعزل عن دينامية عملياته التاريخية. ومن هنا يضحي التأقلم والتكيف العربي مع هذه العمليات محتملا وبمخرجات تدفع باتجاه إحداث التغيير في الواقع العربي.

وعليه، إذا كانت ثمة متغيرات عربية راهنة تدفع الى التشاؤم بشأن المستقبل العربي، فان هناك بالمقابل أخرى، مرئية وغير مرئية حاليا، تدفع الى التفاؤل. ومنها تلك التي تدفع إلى مشهود التغيير والارتقاء العربي المشار اليه في أعلاه.



وهنا للتذكّر وإذا كان استشراف مستقبلات الوطن العربي لا يستطيع إلا أن يأخذ بنظر الاعتبار تأثير المعطيات السلبية والإيجابية المؤثرة، كذلك لا يستطيع هذا الاستشراف تجاوز سؤال المستقبل: إلى أين نحن ذاهبون؟ وتكمن أهمية هذا السؤال في أن نوعية حضور سؤال المستقبل في البنية الثقافية لأي مجتمع ينطوي على تأثير بالغ الأهمية في تحديد موقفه حيال أبعاد الزمان: ما كان، وما هو كائن، وما سيكون.

وعلى الرغم من أن الدول العربية تتباين من حيث عموم واقع تطورها الحضاري، تباينا جلياً، بيد أن تأثير تلك المعطيات الإيجابية الكامنة التي يقترن بها الجسد العربي لا بد أن تفضي إلى نتائج من نوعها في الحاضر، ومن ثم لا يمكن تجاوز تأثيرها في بناء المشهد المرغوب فيه عربياً. وفي ضوء ذلك لا يستطيع المرء الاتفاق مع تلك الروى المتشائمة التي تفيد أن الواقع العربي لا يقبل التغيير.

ولمضامين هذا المشهد المركب، فإنه يكون مدعاة لترحيب ومناهضة القوى الإقليمية والعالمية ذات المصالح والمشاريع في الأرض العربية. هذا لأن جانبه المظلم، أي ديمومة التردّي والانكشاف، يساعدها على ضمان مصالحها من ناحية، لأن جانبه المشرق، أي بداية التغيير والارتقاء، يحد من قدرتها على تحقيق هذه المصالح من الناحية الأخرى. ولهذا من المرجح أنها ستعمل على افشال الجانب المشرق من هذا المشهد لصالح دعم الجانب المظلم منه تكريساً لبقاء العرب خارج صناعة التاريخ خدمة لمشاريعها ومصالحها.

وعلى الرغم من أن المستقبل العربي قد يفتح على العديد من المشاهد البديلة في عام 2050، إلا أننا، مع ذلك، نرجح عالياً اقتترانه في هذا العام بمشهد مركب، هو: استمرارية التردّي والانكشاف، وبداية التغيير والارتقاء. وينبع ترجيحنا لهذا المشهد من التأثير المركب لمخرجات عملية تغيير العالم. فهذه العملية لا تلغي، من ناحية، قانون الاستمرارية في الحياة، بمعنى الامتداد المرجح لبعض المعطيات السلبية للواقع الراهن إلى الزمان الآتي. فإضافة إلى أن مخرجات عملية التغيير تحتاج إلى فسحة طويلة نسبياً من الزمان لكي يتحقق ما هو مرغوب فيه، لا يتشكل المستقبل، كما تم ذكره في أعلاه، بمعزل عن تأثير حقائق الزمان الذي مضى (أي الماضي)، ولا كذلك معطيات الزمان الذي يمضي (أي الحاضر). فالعلاقة بين ثلاثية أبعاد الزمان هي علاقة تفاعل وطيء.

وبالمقابل، يدعم هذه العملية، من الناحية الثانية، قانون التغيير في الحياة. فمخرجاتها لا تسمح لعموم للدول المعاصرة بالانكفاء على ذاتها، ومن ثم تكون بمنأى عن هذه المخرجات. فتقاليد الانكفاء، بمعنى العزلة السياسية الخارجية، صارت تنتمي إلى زمان مضى لا يعود.

وينسحب ما تقدم على حركة الوطن العربي نحو المستقبل بالضرورة. ومع ذلك نرى أن مخرجات الصراع الكامن بين تلك المتغيرات التي تفضي إلى استمرارية معطيات الحاضر العربية، وتلك التي



تؤدي إلى بداية تغييرها هي التي ستحدد حصيلة هذا المشهد في زمان ما بعد عام 2050: فأما استمرارية معطيات هذا الحاضر وأما استمرار عملية تغييرها نحو الافضل كمقدمة للمستقبل العربي المرغوب فيه.

وإذا كان استشراف مستقبلات الوطن العربي لا يستطيع إلا أن يأخذ بنظر الاعتبار تأثير المعطيات السلبية والإيجابية المؤثرة في كل منها، كذلك لا يستطيع هذا الاستشراف تجاوز سؤال المستقبل: إلى أين نحن ذاهبون؟ وتكمن أهمية هذا السؤال في أن نوعية حضور سؤال المستقبل في البنية الثقافية لبي مجتمع ينطوي على تأثير بالغ الأهمية في تحديد موقفه حيال أبعاد الزمان: الماضي والحاضر والمستقبل. فبقدر نوعية تبني البنية الثقافية لهذا المجتمع أو ذاك لسؤال المستقبل أعلاه تتحدد قابليته على التطور والتجدد، ونزوعه إلى الابتكار والإبداع. لذا لنشجع انتشار هذا السؤال في وطننا العربي.

3. الخاتمة

لقد انصرفت هذه الدراسة الى محاولة استشراف العلاقة بين واقع الامن القومي العربي ومشاهد المستقبل العربي في عام 2050 على وفق منهج علمي صار يستخدم بكثافة في دراسات المستقبل، التي اضحى الاخذ بها يشمل العالم كله تقريبا، هو منهج بناء المشاهد. وقد افضى تطبيق المنطق الذي يتأسس عليه هذا المنهج وألياته الاجرائية، الى بلورة ثلاثة مشاهد مستقبلية تتراوح بين ما يعد ممكنا، او محتملا، أو ما بينهما، هي: أولا، مشهد ديمومة التردّي والانكشاف. وثانيا، مشهد بداية التغيير والارتقاء. وثالثا، المشهد المركب الذي يجمع بين ديمومة التردّي والانكشاف وبداية التغيير والارتقاء .

وقد عمدت دراستنا إلى ترجيح المشهد المركب الثالث أعلاه لمستقبل الوطن العربي في عام 2050. ووراء ترجيح هذا المشهد قناعة علمية مركبة قوامها أن المعطيات السلبية للواقع العربي، داخليا وخارجيا، لا تستطيع ان تتغير جذريا بعضا سحرية وخلال زمان قصير نسبيا، وكذلك أن هذا الواقع لا يستطيع ان يكون بمنأى عن عمليات التغيير. فالتغيير هو الاصل في الحياة. ولنتذكر ان كل شيء يتغير إلا التغيير ذاته. والشيء ذاته ينسحب على الواقع العربي. ومن اجل دعم هذا التغيير بنا حاجة الى توظيف اليات تستنهض الماضي المجيد ولا تنتكر، في الوقت ذاته، لروح العصر وفرصه وتحدياته. كذلك تستدعي نوعية التحديات، التي أستمّر الآمن القومي العربي يجابه بها، المشاركة المستمرة والواعية والمسؤولة سبيلا لبلورة إدراك موضوعي بمخاطرها ، التي لا تقتصر على ثمة دول عربية دون سواها وإنما تشملها جميعا، فضلا عن كيفية التعامل معها تعاملًا كفؤًا وبما يؤمن تعزيز فاعلية تأثير القدرة العربية الشاملة وبناء متطلبات المستقبل المنشود . وتؤكد التجربة التاريخية أن



الامة أو الدولة، التي لا تعتمد ذاتيا إلى تهيئة المستلزمات الضرورية، ابتداء من الحاضر، لتحقيق المستقبل المنشود من قبلها لن تجد، على الأرجح، من يقف بجانبها عند الحاجة. لذا يصير الاعتماد على الغير، ومهما كانت العلاقة وطيدة به، سرايا خادعا ووهما كبيرا

ولنا، مثلا، في تجارب ثمة دول، كالصين، في الارتقاء الحضاري وبضمنه تأمين الأمن القومي أمثلة مهمة تجدر الإشارة إليها . لذا لنستفد من تجاربنا وتجارب غيرنا ونحن نبنّي، ابتداء من الحاضر، مستقبلنا المرغوب به بضمنه امنا القومي المنشود. ولنتذكر ان انحيازنا للمستقبل والعمل الجاد من اجله، هو السبيل الامثل لضمان ان تكون حياة ابنائنا وأحفادنا أفضل من حياتنا. ان مسؤوليتنا الراهنة حيال اجيال المستقبل هي التي تستدعي منا ذلك.